

في تحليل لمجريات العام المنصرم توقع 4.5 في المئة نموا في 2013

«الشان»: الاقتصاد الكويتي يحقق نمواً بواقع 5 في المئة في نهاية 2012

- حجم الدين العام الحكومي 1.83 مليون دينار بانخفاض 7 في المئة
- 26.9 مليار دينار التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية
- إجمالي الصادرات السلعية 17.5 مليار دينار منها 93.5 في المئة نفطية



الاقتصاد الكويتي يتنامى، ويبدو

- معدل إنتاج النفط بلغ 2.74 مليون برميل يومياً وهو رقم جيد
- المصروفات 21.2 مليار والإيرادات 30 ملياراً والفائض 10 مليارات
- إجمالي الودائع لدى البنوك 32.8 مليار دينار بنسبة نمو 7 في المئة

كشف تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنه بعد نمو حقيقي موجب، للاقتصاد المحلي، في عام 2011، ويحدود 9.3 في المئة، يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2012، قد حقق نمواً حقيقياً موجباً، بنحو 5 في المئة، وذلك بفضل استمرار الارتفاع في أسعار النفط والإنتاج، وأن يبلغ معدل النمو الاسمي، للناتج المحلي الإجمالي، نحو 7.4 في المئة، ليصل حجمه إلى نحو 47.685 مليار دينار، أي ما يعادل المتوقع استمرار النمو الحقيقي الموجب، للاقتصاد المحلي، بحدود 4.6 في المئة في عام 2013.

وبلغ معدل إنتاج النفط الكويتي نحو 2.747 مليون برميل، يومياً، خلال العام 2012، طبقاً لنشرة الـ E.I.U. - ديسمبر - 2012 بينما حصتها الرسمية نحو 2.22 مليون برميل، يومياً، وبلغ معدل ذلك السعر، لعام 2012، نحو 108.6 دولارات للبرميل، مقابل معدل البائع نحو 105.7 دولارات للبرميل في عام 2011، أي بارتفاع بلغت نسبته 2.7 في المئة.

وبلغت اعتمادات المصروفات، في موازنة السنة المالية الحالية 2013/2012، نحو 21.240 مليار دينار، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 13.9324 مليار دينار، منها نحو 1.1642 مليار دينار إيرادات غير نفطية، وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 12.768 مليار دينار، أي بما نسبته 91.6 في المئة من إجماليها.

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية، طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.22 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي

يبلغ 65 دولاراً، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي للموازنة نحو 7.3076 مليارات دينار. وسيكون الفائض الفعلي أقل، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بجمعها، إلى حدود 30 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار إيرادات غير نفطية، لتبلغ جملة الإيرادات نحو 31.2 مليار دينار، واعتمادات المصروفات نحو 21.24 مليار دينار، وهكذا فإن الفائض المتوقع سيكون في حدود 10 مليارات دينار. ولكن السعر الافتراضي للنفط في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولاراً للبرميل.

ويشير تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، إلى أن جملة الإيرادات الحالية البالغة نحو 105.9 دولارات أمريكية للبرميل، للفترة يناير - مارس 2013، وهو الاحتمال الأقرب إلى الواقع، ولكنه سوف يزيد عن هذا المستوى بمقدار الوفر في مصروفات الموازنة.

■ اقتصادنا عرضة في عام 2013 لمخاطر الانتكاس العالمي

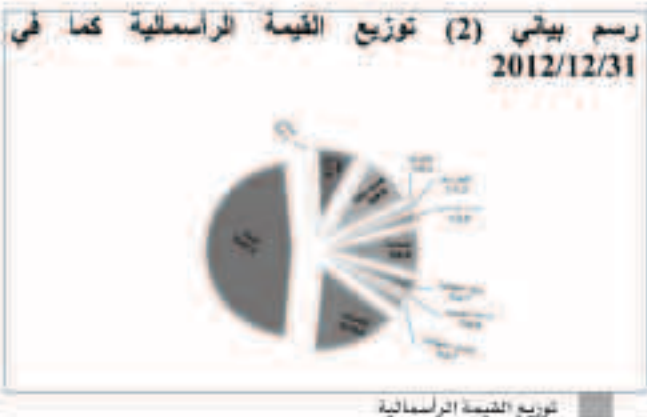
وبلغ حجم الدين السدين العام -الحكومي-، كما في نهاية نوفمبر 2012، نحو 1835 مليون دينار. بانخفاض، نسبته، 7 في المئة عن مستوى نهاية عام 2011. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزائنية، الأطول أمداً، برصيد 1835 مليون دينار في نهاية 2011، «وإذونات الخزائنية برصيد «لاشيء»، 125 مليون دينار، في نهاية 2011، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزائنية، لمدة سنة، نحو 1 في المئة، وتستأثر البنوك المحلية بما

28.8953 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 4.1 في المئة، عن مستوى نهاية 2011. وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 26.9193 مليار دينار، وتمثل نحو 57.6 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع، بلغت قيمته نحو 1.3078 مليار دينار، ونسبة نمو بلغت نحو 5.1 في المئة، مقارنة بنهاية 2011. وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية نوفمبر 2012، نحو 32.8952 مليار دينار، وتمثل نحو 70.3 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 30.738 مليار دينار، في نهاية 2011، أي بارتفاع بلغ نحو 2.1572 مليار دينار -منها نحو 93.5 في المئة صادرات نفطية. وبلغت الواردات السلعية -لا تشمل العسكرية- نحو 3.724 مليارات دينار، كما بلغ فائض الميزان التجاري نحو 13.867 مليار دينار، أو نحو 27.734 مليار دينار، فيما لو احتسب لعام 2012، بأكمله، وهو فائض أعلى، بما نسبته 28.5 في المئة، عن مثليه المحقق في عام 2011 والذي

أربعة أعوام مرت على الأزمة المالية ومازلنا نعيش تداعياتها

طريق البورصة في 2013 تحت الضغوطات السياسية

■ ارتفاع سيولة السوق 18.9 في المئة في 2012 مقارنة مع 2011



■ تراجع القيمة السوقية للشركات بنحو 38.1 مليون دينار

بعض القضايا عالقة في المحاكم، وهو أمر يؤثر سلباً على استقرار تلك المؤسسات. وعلى صعيد التشريعات الاقتصادية، صدر قانون جديد للشركات، وذلك على أمل مجازاة العصر بالخروج من جمود القانون السابق المعمول به منذ عام 1960، وتبقى تجربة تطبيقه، في الأعوام المقبلة، هي المحك لتحديد نجاح القانون الجديد من فشله. كما تم في أكتوبر تخفيض سعر الخصم، من قبل البنك المركزي، بنصف نقطة أساس ليصبح 2 في المئة، وذلك لتخفيف العبء على الاقتراض أو تخفيف العبء على القائم من الديون، بما يفترض أن ينعكس إيجاباً، بشكل غير مباشر، السوق -مكان نزاع، فلا زالت

في أوضاع الشركات، ولكن ثائره المباشر على أداء السوق يحتاج بعض الوقت. وكان هناك عدد من الصفقات الكبرى في البورصة قياساً بحجم الاقتصاد الكويتي، منها استحواذ البنك الوطني على النسبة الحاكمة في بنك «بوبيان»، واستحواذ «كيو إن القفارية» على المزيد من السيطرة في «الوطنية للاتصالات». وعند تحليل أداء السوق خلال عام 2012، وبمقارنة أداء الشركات، بين نهاية عام 2011 ونهاية عام 2012، والبالغ عددها 199 شركة، نلاحظ ارتفاع أسعار 100 شركة منها، غالبيتها شركات صغيرة، وهي تمثل ما نسبته 50.3 في المئة من عدد الشركات المدرجة،

زيادة السيولة وراء دعم أسعار الأسهم المؤشر الوزني للسوق يربح 3 في المئة بالوقت الضائع



أوضح تقرير الشال أن عام 2012 كان عاماً جيداً، عكست فيه الأسواق الـ 14 للنتيجة أداء عام 2011 الضعيف. وإنه 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً عام 2012 بتحقيق مكاسب، نصفها، أي 6 أسواق منها، برز في أكثر من 10 في المئة، بينما حقق 12 سوقاً في عام 2011 أداءً سالباً. وحدث ذلك رغم مرور الاقتصاد العالمي بفترات من الانتكاسات بسبب مخاوف انقراط شركات الوحدة النقدية الأوروبية أو أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت سياسيتها يمارسون سياسات حافة الهلوية فيما يتعلق بمعالجة وضعها المالي. إلا أن الأوروبيين، تحديداً، قدموا نموذجاً لمواجهة مشاكلهم، فيه قدر كبير من تحمل المسؤولية، فإيطاليا سلحت إدارتها إلى حكومة تكنوقراط، واليونان قدمت نموذجاً يحدّد في التضحية السياسية، والمالدا قدمت نموذجها العاقل في القيادة حتى بعد خسارة حليفها ساركوزي. وتصدرت داکس الألماني الأسواق الاربعة بارتفاع بنحو 29.1 في المئة، وتلاه السوق الهندي بتحقيق 25.7 في المئة، ثم نيكاي الياباني بتحقيق 22.9 في المئة، وكان السوق الهندي أكبر الخاسرين في عام 2011 بهبوط بنحو 24.6 - في المئة، ولعل ذلك ما يبرر مكاسبه هذا العام وليس جودة أوضاع الهند. ولم يكن مستبعداً أن تخسر بورصة البحرين إذ جاءت في قاع الجدول بفقدان نحو 6.8 - في المئة من قيمتها، وتفسير خسارتها يأتي من خسائصة الأوضاع السياسية الداخلية، ومخاطرها. ولكن، ما يصعب تفسيره هو تحقيق السوق القطري، الذي يقبع وحيداً مع السوق البحريني في المنطقة السالبة، خسائر بنحو 4.8 - في المئة، فلا أداء القوي للاقتصاد القطري والدعم الرسمي المباشر الذي طال المصارف ومحافظها، لا يبرر هذا الأداء السالب للسوق القطري.